مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: العلاقات الروسية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة
اسم الكاتب: د. لؤي إبراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 05:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات الروسية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة

د. لؤي إبراهيم*

الملخص

تعد العلاقات الروسية– الصينية واحدة من أهم العلاقات على مستوى النظام الدولي، نظراً لما تمثله كلتا الدولتين من أهمية كبرى، فكلتاهما عضو في النادي النووي الدولي، وهما أيضاً من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولهما حق "الفيتو"، إضافة إلى أن العلاقة بين الصين وروسيا هي واحدة من كبرى محددات الاستقرار في أوراسيا وآسيا والمحيط الهادي، وهما الأقدر على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي، وتنفرد كل منهما بميزات خاصة، فروسيا وريثة الاتحاد السوفييتي، ولديها من الإمكانات والقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لتكون لاعباً فاعلاً ومؤثراً في النظام الدولي. أما الصين، فهي القوة الصاعدة من شرق آسيا، والمنطلقة بقوة نحو قمة النظام الدولي، وهي قوة متنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وهدفها النهضة والتقدم والوصول إلى مكانة لائقة على المسرح الدولي.

*دكتوراه في العلاقات الدولية– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

Russian-Chinese relations after the End of the Cold War

Dr. loui Ebrahim*

ABSTRACT

Russian-Chinese relations are one of the most important relations at the level of the international system Given the great importance of both States Both are members of the International Nuclear Club They are also among the five permanent members of the Security Council They have the right "veto" The relationship between China and Russia is one of the major determinants of stability in Eurasia and Asia-Pacific The two countries that are most capable of competing with the United States at the top of the international system Both have special features Russia is the heir to the Soviet Union and has the political, economic and military capabilities and capabilities that qualify it to be an active player in the international system as China, the emerging power of East Asia, is strongly emerging from the top of the international system Which growing political, economic and military force and Its goal is to renaissance, progress and reach a decent place on the international stage.

*International Relation Department Faculty of Political of science Damascus University.

المقدمة:

شكلت نهاية الحرب الباردة تأثيراً كبيراً على طبيعة العلاقات الدولية التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة بعد السياسات الأمريكية الأحادية الهادفة إلى الهيمنة العالمية، ومنع ظهور أي دولة منافسة لها على الصعيد الدولي، هذه الممارسات دفعت بالدول الكبرى والمرشحة لقيادة النظام الدولي من منطلق الاعتبارات الاقتصادية والبشرية والعسكرية وعلى وجه الخصوص روسيا والصين إلى البحث عن معادل مكافئ لتفوق القوة الأمريكية دفع بهما إلى تعزيز الشراكة في مختلف المجالات، لاسيما في المجالين: الاقتصادي والاستراتيجي، ولكنها وبدقة ترتكز على أساس: مصلحي وفق ما فرضته طبيعة الأوضاع الدولية التي حتمت على الطرفين ضرورة إقامة علاقات أساسها: التعاون لمواجهة التحولات التي عصفت بالواقع الدولي، حيث تُعَدُّ (العلاقات الروسية– الصينية) من العلاقات الدولية المهمة في النظام الدولي؛ لأنها تطرح لنا نمطاً للعلاقات ما بين الدول الكبرى في العالم، إذ تميزت العلاقة بينهما بتأثيرها في المحيط الدولي، وتجاذبها مع المصالح الاقتصادية، وخيارات تبادل المنفعة والشراكة والتعاون بين البلدين، في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، فضلاً عن أن الدولتين تُعدّان من أهم الدول التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على مكانة مهمة في النظام الدولي.

إشكالية البحث:

تعد العلاقات الروسية والصينية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وزوال الخلافات العقائدية بالدرجة الأولى، ومن ثم حل الخلافات الحدودية بين البلدين، هي علاقات استراتيجية، فهي لا تقتصر على الجوانب الأمنية والعسكرية فقط، بل تتعداها لتشمل عدداً من الجوانب الأخرى، ولا سيما الاقتصادية والتجارية، وعلى الرغم من تنامي التعاون في جميع المجالات، إلا أنها لاتصل إلى مستوى التحالف، إلا أن الرغبة الكبيرة للصين وروسيا في تمتين وتعزيز العلاقات الثنائية على كل المستويات، ينبع من رفض الدولتين الواضح للأحادية القطبية،

وخاصة بعد الضغوط الغربية عامة والأمريكية خاصة على إثر الأزمة الأوكرانية وفرض العقوبات على روسيا، والحرب التجارية الأمريكية الصينية. والتي تترك تأثيرها الكبير على مستوى العلاقات الروسية– الصينية. ومن خلال هذه المشكلة يُطرح سؤال البحث الرئيسي ما هي طبيعة العلاقات الروسية–الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتتفرع عنها التساؤلات الفرعية التالية:

1–ما هي أهم المراحل التي مرت بها العلاقات الروسية – الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة.

2–ما هي الأسباب الكامنة وراء التقارب الروسي– الصيني.

3–ما هي أبعاد التقارب الروسي– الصيني.

4–ما هي أبرز الصعوبات التي تواجه التقارب في العلاقات الروسية– الصينية.

فرضية البحث:

دفعت التهديدات الأمريكية المتزامنة للصين وروسيا إلى التوافق والانسجام بين البلدين في كافة المجالات، خاصة الاقتصادية والعسكرية، وبداية تبلور ائتلاف روسي– صيني في وجه الهيمنة الأمريكية والتي تترك تأثيرها الكبير على طبيعة العلاقات بين الصين وروسيا.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يعالج إشكالية العلاقات الروسية– الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث شهدت العلاقات الروسية–الصينية تطوراً سريعاً بعد العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا فخلال سنة واحدة من عمر هذه العقوبات، حقق التعاون الروسي–الصيني قفزات نوعية، كانت في الظروف العادية يحتاج إنجازها الى عقود من الزمن، حيث امتد التعاون الروسي – الصيني إلى مجالات كانت قبل فترة قصيرة مثار توجس لدى الروس، وهما مجال ربط مواقع إنتاج الغاز الروسي في سيبيريا بالصين فقط. وينطبق هذا الأمر على إمكانية الإسهام الروسي في بناء قوة الصين العسكرية، ولكن اشتداد

العقوبات الغربية، دفعت القيادة الروسية إلى البحث عن شركاء استراتيجيين جدد. وليس هناك أفضل من الصين في هذا المجال. فهي جار، وحدودها مع روسيا تمتد لأكثر من أربعة آلاف كيلومتر، واقتصادها الأسرع نمواً في العالم، والسبب الثاني لهذا النمو السريع في التعاون الروسي الصين يتجلى في براغماتية السياسة الصينية وحسن اقتناصها للفرص، وسرعة اتخاذ القرارات في الاستفادة من فرصة العقوبات الأوروبية على روسيا، والتي قد لا تتكرر مرة اخرى. فقد حصلت بكين على ميزات واتفاقيات مع روسيا، كان من الصعب أن تحصل عليها سابقاً.

أهداف البحث:

1-تبيان أهم المراحل والأحداث التي مرت بها العلاقات الروسية- الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة.

2-تحليل العوامل التي تساعد على التقارب والتعاون الروسي- الصيني.

3-التعرف على المجالات التي شملها التعاون الروسي- الصيني.

4-تبيان العوائق والصعوبات التي تواجه تطور العلاقات الروسية- الصينية.

منهج البحث:

استعمل الباحث منهج تحليل النظم: لتحليل طبيعة العلاقات الروسية- الصينية في دائرة متكاملة ذات صبغة ديناميكية من خلال التفاعلات الدائرة والتي تحدث بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي من حيث المدخلات والتفاعلات التي تحدث في بيئة النظام، حيث تعرضت العلاقات الروسية- الصينية لمتغيرات سياسية وأيديولوجية داخلية وخارجية أثرت على تطور العلاقة بينهما، ومدى الارتباط والعلاقة التي توجد بين تطور العلاقات الروسية-الصينية وبين المتغيرات المختلفة.

تقسيم البحث:

المبحث الأول: تطور العلاقات الروسية الصينية خلال الفترة 1990-2015.

المبحث الثاني: دوافع التقارب الروسي- الصيني.

المبحث الثالث: أبعاد التقارب الروسي- الصيني.

المبحث الرابع: معوقات التقارب الروسي- الصيني.

المبحث الأول: تطور العلاقات الروسية الصينية خلال الفترة 1990-2015:

ترجع بداية العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد السوفييتي إلى الثاني من تشرين الأول عام 1949، واستمرت العلاقات بينهما لفترة قصيرة، ولكن سرعان ما حصل الخلاف بين الدولتين بسبب اختلاف رؤيتهما الأيديولوجية في قيادة العالم الشيوعي، فضلاً عن تعدد المنازعات على الحدود، وبذلك فقد ظلت العلاقة بين الطرفين علاقة تنافسية طوال فترة الحرب الباردة، وحتى تفكك الاتحاد السوفييتي في آب عام 1991.

أولاً: العلاقات الروسية- الصينية خلال الفترة (1990-2000):

مع تولي "بوريس يلتسين" الحكم في روسيا، كانت هناك توجهات لروسيا لتدعيم علاقاتها مع الدول الغربية، وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت العلاقات الروسية- الصينية في عهد" يلتسين" تحسناً ملحوظاً، وخاصة بعد قيامه بزيارة بكين في كانون الثاني عام 1992، حيث أكد في هذه الزيارة على أهمية التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجه الغربي والتوجه الآسيوي باعتبار أن روسيا دولة أورو- آسيوية[1].

بدأ التقارب الصيني الروسي في المرحلة التي قرر فيها الرئيس "يلتسين" التخلي عن انتظار المساعدات الغربية والتوجه نحو الشرق، والتي تزامنت مع نضوج التوجه الصيني

[1] مغاوري شلبي علي: "الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 170، تشرين الأول 2007، ص57.

نحو تشكيل قوة اقتصادية إقليمية، فكانت الصين الخطوة الأولى في تطبيق تلك السياسة الروسية من خلال زيارة الرئيس "يلتسين" للصين في عام 1996، في محاولةً من السياسة الخارجية الروسية لتحقيق توازن في العلاقات الدولية بين الغرب والشرق[1]، حيث تم توقيع وثيقة (شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين)، والتي سعت من خلالها روسيا إلى زيادة اعتماد الصين عليها في مجالي السلاح والطاقة، بما يؤدي إلى احتواء أي تهديد صيني في المستقبل، في محاولة لإيجاد توازن قوة جديد في الشرق، الأمر الذي أعطى دفعة قوية للعلاقات بين البلدين، وتوطيد دعائم العلاقات الاستراتيجية بينهما، خاصة بعد نجاح البلدين في تسوية مشاكل الحدود فيما بينهما تسوية نهائية، وذلك بعد الاتفاقيتين المتعلقتين بالحدود الشرقية عام 1991 والحدود الغربية عام 1994.[2] بالمقابل، استغلت الصين هذه الزيارة لتعلن عن خطوة مشتركة وأساسية باتجاه تعزيز الاستقرار على حدود البلدين، والتي تمثلت بتوقيعها مع روسيا وكل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان في مدينة شنغهاي الصينية في 26 نيسان من العام ذاته على اتفاقية واسعة النطاق حول إجراءات بناء الثقة في المناطق الحدودية سميت بـ (اتفاقية شنغهاي)، والتي أصبحت ميثاقاً متعدد الأطراف ذا تأثير مهم ليس على العلاقات بين البلدين فحسب، وإنما على الأوضاع المشابهة في المناطق الأخرى من آسيا – الباسفيك، حيث تحولت حدود الدول الجديدة في مجموعة الدول المستقلة (CIS) إلى مناطق للسلام والتعاون الاقتصادي[3].

تمثل الاتفاقية الموقعة في العاشر من شهر تشرين الثاني عام 1997 بين الحكومتين الروسية والصينية حول مبادئ التعاون، أهم تطور في هذه العلاقات، وذلك عندما زار

[1]– أحمد علو: منظمة شنغهاي بين تحالف المصالح وصراع الحضارات، مجلة الجيش اللبناني، بيروت، العدد 293، تشرين الثاني 2009، ص67.

[2] – مغاوري شلبي علي: "الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة"، مرجع سابق، ص57.

[3] – ابتسام محمد العامري: منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، آذار 2013، ص1.

الرئيس الصيني" جيانج زيمين "موسكو في عام ١٩٩٧ حيث صدر (إعلان سيباس المشترك)، والذي فتح المجال أمام قيام شراكة استراتيجية بين البلدين، ووقّع خلالها اتفاق خماسي بمشاركة كل من كازاخستان وطاجاكستان وقرغيزستان، وينص على خفض حجم القوات المسلحة على الحدود الفاصلة بين الدول الأربع والصين[1].

ثانياً: العلاقات الروسية الصينية خلال الفترة 2000-2015:

مع وصول الرئيس "بوتين" إلى الحكم عام 2000 كان هناك تخوفات صينية من أن يكون الرئيس الجديد ذو توجهات غربية، لكن سرعان ما أثبت الرئيس "بوتين" تمسكه بالتوجه الروسي تجاه آسيا، وخاصة الصين، حيث أصبحت هناك قناعة راسخة بأن الدولتين غير الحليفتين للولايات المتحدة الأمريكية، تمتلكان مصالح متقاطعة في ظل إصرار الأخيرة على التفرد بالنظام الدولي. ونتيجة لذلك، شهدت العلاقات الروسية الصينية تحسناً غير مسبوق في تاريخ العلاقة بين البلدين خلال السنوات (2010-2015)، حيث تبلورت العلاقة بين الصين وروسيا مع مطلع القرن الحادي والعشرين بتوقيع معاهدة التعاون وحسن الجوار في تموز 2001، وتشير مواد هذه الاتفاقية إلى أن هناك توافقاً بين الطرفين على مبادئ عامة رئيسة، هي معارضة برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي، ورفض مفهوم التدخل الإنساني الذي تبناه حلف الناتو في عام 1999 في كوسوفو، ومعارضة السياسة الأمريكية للتوسع العسكري، والتي يمكن أن تضر بالأمن العالمي، والاعتراف بحق الصين في تايوان، في ظل التمسك الصيني بسياسة الصين الواحدة، وتدعيم التعاون العسكري بين الطرفين، ومعارضة سياسة الأحلاف العسكرية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية له، ودعم الصداقة من جيل إلى جيل، وعدم استهداف أي من الجانبين

[1]- نبيه الأصفهاني: انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 131، كانون الثاني 1998، ص268-269.

الجانب الآخر كعدو له[1]. وتؤكد المعاهدة أن العلاقات الودية بين الدولتين شكل جديد من العلاقات بين الدول، يقوم على أساس عدم الانحياز وعدم المواجهة وعدم استهداف دولة ثالثة. إن هذه الاتفاقية جاءت كرد فعل على التوجهات الجديدة لحلف شمال الأطلسي الذي بدأ بالتوسع شرقاً، وهو الأمر الذي يهدد أمن روسيا القومي، هذا إلى جانب تعرض الصين لعدد من المشكلات الداخلية، ومنها: مشكلتا التيبت والأقليات القومية، ومشكلة تركستان الشرقية، وقضية حقوق الإنسان، ثم توالت الوقائع الداعمة لمسيرة العلاقات الروسية– الصينية والمنفذة لمواد معاهدة التعاون وحسن الجوار، منها صدور بيان مشترك عن الجانبين في 1 تموز 2005 يحدد موقفهما الموحد تجاه عدد من القضايا الدولية، كإصلاح الأمم المتحدة والعولمة والتعاون بين الشمال والجنوب، والاقتصاد والتجارة العالمية[2]. إضافة إلى ذلك، فقد جاءت التطورات المتلاحقة لتعزّز من هذا التقارب وتقوّي من العلاقات لما يرقى لمستوى تحالف وثيق على المستوى الدولي، ومن أهم تلك التطورات[3]:

أ. التسوية القانونية النهائية لمسألة الحدود بين الصين وروسيا الاتحادية في العام 2008.

ب. الاتفاقية الإستراتيجية في مجال النفط والغاز بين البلدين في العام 2009 والتي بلغت نحو 100 مليار دولار.

ت. التقارب في الرؤية السياسية في القضايا الدولية وخاصة فيما يتعلق بآسيا الوسطى، وملف الإرهاب، والتنسيق الأمني عالي المستوى بين البلدين للوقوف في وجه التطرف والحركات الانفصالية.

[1] – علي حسين باكير: "العلاقات الاستراتيجية الصينية–الروسية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، العدد 56، نيسان 2006، ص98.

[2] – علي حسين باكير: "العلاقات الروسية– الصينية تحت المجهر"، مجلة العصر، 22 آذار 2006، الموقع الإلكتروني: http://alasr.me

[3]– محمود خليفة جودة محمد: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته بين1991–2010، المركز الديمقراطي العربي، 26 نيسان 2014، http://democraticac.de/?p=570

ث. زيادة تجارة السلاح بين البلدين لتصل نسبة السلاح الروسي المصدر للصين إلى نحو 40% من إجمالي السلاح الروسي المصدر للخارج، وتبلغ الأسلحة الروسية نحو 70% من نسبة الأسلحة الواردة للصين.

ج. التبادل الثقافي الواسع بين الصين وروسيا الاتحادية فيما يتعلق بقطاعي السياحة والتعليم.

ونتيجة لهذه التطورات فقد ارتقت العلاقة بين الجانبين إلى شراكة تعاون استراتيجي شاملة، كما وقع القادة الصينيون والروس ما يزيد على /50/ اتفاقية ثنائية إضافية، وذلك عندما حضر الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف" معرض "اكسبو" شنغهاي في عام 2009، حيث أعلن "ميدفيديف" أن العلاقات الروسية– الصينية حققت أعلى مستوياتها في التاريخ، وقد تجسدت هذه الشراكة من خلال الزيارات المتكررة لمسؤولين كبار من الطرفين، وتزايد التعاون في مجال الطاقة، وتوسيع التجارة ومبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين، والتعاون الدبلوماسي حول الشرق الأوسط وغيرها من القضايا. بالمقابل، أَوْلى الرئيس "شي جينبينغ" العلاقات الروسية الصينية أهمية قصوى بعد وصوله إلى الحكم؛ حيث كانت روسيا أول وجهة خارجية للرئيس "شي" عام 2013، ثم عاد في السنة نفسها إلى روسيا للمشاركة في قمة دول العشرين، وزارها مرة أخرى في مطلع العام 2014 لحضور افتتاح الألعاب الأولمبية الشتوية في "سوتشي"، وتُشير هذه الزيارات إلى الأهمية التي باتت تحظى بها العلاقات الروسية–الصينية لكلا البلدين[1].

يمكن القول إن العلاقات الروسية الصينية قد شهدت تطوراً كبيراً بسبب السياسة الأمريكية الأحادية ونزعاتها العسكرية، حيث تمكنت روسيا والصين من بناء شبكة مصالح

[1]– عبد الرحمن المنصوري: صفقة الغاز الصينية الروسية.. الظروف والدلالات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 22 حزيران 2014، ص5

متعددة ومتشابكة عادت بالفائدة لكلا الطرفين مما عزز الموقف الروسي– الصيني في وجه السياسة العدائية الأمريكية.

المبحث الثاني: دوافع التقارب الروسي–الصيني:

تسعى الصين وروسيا إلى توسيع مجالات التعاون فيما بينهما اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً، وفي المجالات الأخرى كافة استناداً إلى مبادئ التكافؤ، والمنفعة المتبادلة، ووحدة المصالح. ويعود تطور العلاقات بين الطرفين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى عوامل عديدة، من أهمها:

1– الرغبة الروسية في خلق نوع من التوازن الاستراتيجي مع السياسة الأطلسية الهادفة إلى توسيع حلف شمال الأطلسي نحو شرق أوروبا من ناحية، والمخاوف الصينية من توسيع نطاق نشاط حلف الأطلسي إلى خارج القارة الأوروبية، وخاصة منطقة حوض المحيط الهادي من ناحية ثانية[1]. فمنذ إعلان الرئيس "أوباما" عن إعادة توجيه السياسة الخارجية لواشنطن للتركيز أكثر على منطقة آسيا/الهادي، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدَّة مبادرات أمنية واقتصادية لتجعل من آسيا مركزاً محورياً في سياستها الخارجية؛ فعلى المستوى العسكري تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية تحالفها العسكري مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، وتعزيز حضورها العسكري في كلٍّ من سنغافورة والفيليبين وجزيرة غوام، وعلى المستوى الاقتصادي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء شراكة اقتصادية ومنطقة تبادل تجاري حر من خلال معاهدة الشراكة العابرة للباسيفيك (TPP) مع دول آسيا/الهادي؛ وذلك مع إقصاء الصين من هذه المعاهدة، وفي إطار سياسة التوجه نحو آسيا– أيضاً– أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها الكامل لكل الدول التي لديها نزاعات حدودية مع الصين؛ سواء الدول الحليفة تقليدياً للولايات المتحدة الأمريكية؛ كاليابان

[1] – وليد سليم عبد الحي: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص 168.

والفيليبين، أم الدول غير الحليفة كفيتنام، وقد رحَّبت معظم الدول الآسيوية بهذه الاستراتيجية الأمريكية؛ في حين رأت الصين في ذلك تهديداً لمصالحها ومحاولة أمريكية لاحتوائها، ومنعها من تحقيق هيمنة إقليمية مع تزايد قوتها العسكرية والاقتصادية؛ لذا توجَّهت الصين لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق أخرى من العالم، ومع تدهور علاقات الصين مع جيرانها بفعل النزاعات الحدودية في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، وتدخُّل الولايات المتحدة الأمريكية على الخط، توجَّهت الصين نحو روسيا لمواجهة التوجُّه الأمريكي الهادف إلى تطويقها واحتوائها[1].

2- رغبة كل منهما في المشاركة بصورة أكبر في تحديد الشكل الذي سيأخذه النظام الدولي الجديد، والعمل على عدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية ببلورة هذا الشكل بمفردها[2]. تلتقي مصلحة الصين مع روسيا في مواجهة السياسات الأمريكية الهادفة (حسب زعمها) إلى "نشر الديمقراطية" و"تعزيز الحريات وحقوق الإنسان"، وتغيير الأنظمة، واستعمال القوة لحل الخلافات؛ فالصين كما روسيا ترى أن احترام سيادة الدول ووحدتها الإقليمية، وعدم التدخُّل في شؤونها الداخلية أولى من نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية؛ وخير مثال على هذا هو استعمال روسيا والصين حق الفيتو عام 2011 ومرتين عام 2012؛ وذلك لمنع الولايات المتحدة الأمريكية من اللجوء إلى الحل العسكري في سورية؛ لأن الصين ترى أن ما يجري في سورية شأن داخلي، ولا يمكن أن يُحل إلا بحوار داخلي بين جميع أطراف الأزمة السورية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية غير ملتزمة بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ بل تستعملهما كذريعة لتغيير الأنظمة المعادية لها، كما استُعمل فيتو صيني/ روسي رابع في أيار عام 2014 لمنع إحالة الملف السوري إلى المحكمة

[1] – عبد الرحمن المنصوري: صفقة الغاز الصينية الروسية.. الظروف والدلالات، مرجع سابق، ص5.
[2] – وليد سليم عبد الحي: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010"، مرجع سابق، ص 168–169.

الجنائية الدولية[1]. إضافة إلى ذلك، تتطابق المواقف الصينية مع نظيرتها الروسية في الملفين الكوري الشمالي والنووي الإيراني؛ حيث تتفق بكين وموسكو وواشنطن على ضرورة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ لكن بكين وموسكو تفضلان الحوار كسبيل لذلك؛ في حين تميل واشنطن نحو استعمال القوة لتسوية القضيتين الكورية الشمالية والإيرانية[2] تحاول الصين تبنِّي سياسة خارجية منفتحة على جميع الجيران، ومتوافقة مع رؤيتها بأن النمو الصيني وصعودها سلمياً، وبما أن النمو الاقتصادي الذي يأتي على قائمة الأولويات السياسية للصين لا يمكن أن يتحقق إلا في مناخ إقليمي وعالمي مستقرٍّ؛ ومن ثم فإن الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا سيسمح للصين بتركيز جهودها ومواردها على مواصلة استراتيجيتها التنموية، إذ إن انشغال كل منهما بترتيب أوضاعه الداخلية يجعله أميل إلى تهدئة البيئة المحاذية والإقليمية من حوله، ولعل ما ورد في البيان الصادر عن القمة بين البلدين عام 1997 يؤكد مساندة كل منهما للآخر في ترتيب أوضاعه الداخلية، فقد أكد البيان على إقرار روسيا بأن التيبت وتايوان جزء من الصين، وإقرار الصين بأن الشيشان جزء من روسيا[3].

3- من بين أهم الأهداف الاستراتيجية لكل من الصين وروسيا هو إنشاء نظام اقتصادي وسياسي عالمي متعدد الأقطاب، والابتعاد تدريجياً عن النظام الحالي الذي ترى الدولتان أنه يخدم مصالح الدول الغربية؛ وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم فإن التقارب الروسي الصيني سيخدم مصالحهما بصورة أكبر، ويظهر هذا جلياً من خلال تعاون البلدين على مستوى المؤسسات الدولية والإقليمية؛ حيث ينسق البلدان جهودهما في إطار مجموعة دول "البريكس"؛ التي تخطِّط لإنشاء بنك وصندوق مساعدات على غرار المؤسستين الماليتين: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي سياق آسيوي أُنشأت "منظمة شنغهاي

[1] عبد الرحمن المنصوري: صفقة الغاز الصينية الروسية.. الظروف والدلالات، مرجع سابق، ص6.

[2] – المرجع السابق، ص6.

[3] – معتز محمد سلامة: "توسيع الناتو وهموم الصين"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 129، تموز 1997، ص123-124.

للتعاون" لتوفير آلية للتعاون المشترك بين روسيا والصين (وباقي الدول الأعضاء في هذه المنظمة) في منطقة آسيا الوسطى، إذ إن هذه المنظمة تُقدِّم نموذجاً للتعاون المتعدِّد الأطراف، وتُقدِّم رؤية تشاركية للأمن الإقليمي في آسيا الوسطى؛ وذلك على خلاف الرؤية الأحادية التي تتبنَّاها الولايات المتحدة الأمريكية التي تركز في تحالفاتها على الجانب الأمني فقط؛ كما تنشط الصين بتعاون مع روسيا في إطار "مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا" (CICA)*.

4- الرغبة الصينية في مواجهة الآثار الناجمة عن تجديد الاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والذي يعطي اليابان هامشاً للحركة أوسع من الاتفاقات السابقة[1]، إضافة إلى تخوف البلدين من السياسة الخارجية النشطة لرئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي"، وتوجُّهه نحو إعادة تسليح اليابان؛ خصوصاً وأن للبلدين نزاعات حدودية مع اليابان: الصين حول جزر "سنكاكو- دياويو"، وروسيا حول جزر "الكوريل"[2].

5- المخاوف الأمنية المشتركة في منطقة آسيا الوسطى، واتفاق البلدين على ضرورة الحدِّ من النفوذ الأمريكي هناك، وحاجة بكين للدعم الروسي في قضايا تايوان وشينجيانغ والتيبت؛ إضافة إلى النزاعات الحدودية مع جيرانها[3].

6- الرغبة لدى الدولتين في العمل على دفع السياسة الكورية الديمقراطية (بحكم العلاقات التقليدية لهما معها) نحو قدر أكبر من سياسات التهدئة في المنطقة، إضافة

* وهو مؤتمر يصل عدد الدول الأعضاء فيه إلى 26 عضواً (اليابان ليست عضواً فيه)؛ ويهدف إلى تعزيز التعاون والحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في آسيا كما تصفه الصين؛ لكن الهدف الحقيقي من ورائه هو بناء نظام أمني قاري لمواجهة التحالفات الأمريكية واليابانية في آسيا.

[1] – وليد سليم عبد الحي: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010"، مرجع سابق، ص168-169.

[2] – عبد الرحمن المنصوري: صفقة الغاز الصينية الروسية.. الظروف والدلالات، مرجع سابق، ص5-6.

[3] وليد سليم عبد الحي: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010"، مرجع سابق، ص 169.

إلى الحاجة الصينية للتقنية العسكرية الروسية، ورغبة روسيا في فتح أسواق جديدة لمبيعاتها العسكرية[1].

المبحث الثالث: أبعاد التقارب الروسي– الصيني:

يكمن جوهر التقارب الصيني–الروسي في حاجة الصين للقوة العسكرية الروسية والمساعدة الدائمة منها في برامج التسليح التقليدي والنووي وبرامج البحث العلمي العسكري المتطور في روسيا الاتحادية وكذلك في حاجتها للطاقة الروسية لتلبية احتياجات اقتصادها الصناعي الصاعد بقوة ومن ثم الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين. أما روسيا الاتحادية فهي بحاجة الاقتصاد الصيني الصاعد بغية عدم الاكتفاء بالغاز والنفط والسلاح كمصادر وحيدة للدخل القومي الروسي، والاستفادة من التجربة الصينية في النهوض الصناعي في روسيا الاتحادية، إذ إن الاقتصاد الصيني ينمو بقوة كبيرة ويمتلك قدرة كبيرة على جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال التكنولوجيا الراقية المصنوعة في الصين بمشاركة من كبرى الشركات الغربية المتقدمة[2].

أولاً: البعد العسكري والأمني:

تُشَكِّل روسيا على المستوى العسكري أهم مزوِّد للصين بالسلاح منذ أن فرضت الدول الغربية حظراً على مبيعات الأسلحة إلى الصين عام 1989. بالمقابل، تمثِّل مبيعات السلاح الروسي أهم مصدر في عمليات التحديث الواسعة، التي عرفتها القوات البحرية والجوية الصينية في العقود الأخيرة[3]، حيث تعتمد الصين روسيا اعتماداً كبيراً في مجال إمدادها بالأسلحة، وعلى هذا النحو تستأثر الصين بـ 40% من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكل الأسلحة الروسية 70% من إجمالي واردات الصين من الأسلحة، بتكلفة سنوية تصل

[1] – المرجع السابق، ص 169.

[2]– روبين ميريديث: الفيل والتنين، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، كانون الثاني 2009، ص94–95.

[3]– عبد الرحمن المنصوري: صفقة الغاز الصينية الروسية.. الظروف والدلالات، مرجع سابق، ص4.

إلى نحو ملياري دولار[1]. ولا يقتصر التعاون العسكري على عملية التجارة والتجديد والصيانة فقط، ولكن امتد التعاون إلى المجال الاستراتيجي والتدريبي والتخطيطي من خلال إجراء المناورات المشتركة، والتي شكلت دليلاً آخراً على مدى قوة العلاقة بين البلدين؛ حيث نفذت الدولتان أولى مناوراتهما العسكرية المشتركة باسم "رسالة السلام"، والتي أجريت في آب 2005 أمام ميناء "فلاديفاستوك" الروسي و"شبه جزيرة شاندونج" الصينية على ساحل المحيط الهادي، وذلك في منطقة قريبة من المجال الحيوي للأسطول الأمريكي السابع، وليست بعيدة أيضاً عن مناطق نفوذ القاعدة الأمريكية الرابضة فوق جزيرة أكيناو جنوبي اليابان[2]. وقد عدت هذه المناورات أنها ذات رسائل متعددة، وأنها تعد استعراضاً للقدرات العسكرية للدولتين الشيوعيتين سابقاً، أو تمثل تحالفاً لمواجهة "الخطر البرتقالي"، أي أن الصين وروسيا ستقفان في وجه توغل الثورات السلمية التي بدأت تطيح بنظم الحكم في آسيا، وربما تصل إلى أحد البلدين. في حين أن المحللين الروس والصينيين، فقد وصفوا هذه المناورات بأنها تدريب على مواجهة الحركات الإسلامية ذات النزعة الانفصالية التي تعانيها روسيا في القوقاز، والصين في شينجيانج[3]. كما قام البلدان بسلسلة من المناورات البحرية المشتركة التي تمثلت في مناورات نيسان عام 2012 في البحر الأصفر، ومناورات حزيران 2013 التي جرت في "فلاديفاستوك" بروسيا، ومناورات أيار عام 2014 في بحر الصين الجنوبي[4].

تتبلور نقاط الاتفاق الروسية–الصينية في هذا المجال حول مجموعة من الأهداف المشتركة، حيث تسعى الدولتان إلى حفظ الأمن الوطني والإقليمي وسيادة قيم السلام

[1]– محمود خليفة جودة محمد: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته بين1991–2010، مرجع سابق.

[2] – أحمد دياب: "روسيا واللعبة الكبرى في آسيا"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 167، كانون الثاني 2007، ص63.

[3] – وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، على الرابط: http://ar.rian.ru/analytics/articles/2005

[4]– عبد الرحمن المنصوري: صفقة الغاز الصينية الروسية.. الظروف والدلالات، مرجع سابق، ص4.

والتعاون، ومنع الاختراق الأمريكي للإقليم، وخاصة في آسيا الوسطى والشرقية، لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية استراتيجية. فبالنسبة لروسيا، تعد هذه المنطقة الفناء الخلفي لأمن روسيا القومي، لذا فهي تحتل مكانة مهمة في سياسة روسيا الخارجية. في حين أن الصين تشترك مع دول آسيا الوسطى في حدود تصل إلى سبعة آلاف كيلو متر، إلى جانب غنى آسيا الوسطى بالموارد الاقتصادية والنفطية والمواد الخام. وبذلك، فقد اتخذت العلاقات الروسية–الصينية في بعدها الأمني عدداً من نقاط الاتفاق منها[1]:

- التنسيق الأمني بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى بهدف تحجيم نشاط الحركات الإسلامية في المنطقة، ومكافحة تجارة المخدّرات، وتهريب الأسلحة، والتصدّي للإرهاب والنزعات الانفصالية، وذلك في إطار منظمة شنغهاي.
- التعاون الوثيق بين روسيا والصين في مجال التقنيات العسكرية، حيث تعد الصين أكبر دولة مستوردة للسلاح الروسي.
- تأكيد الدولتين على عدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، واحترام وحدة أراضي الدولتين. فقد أكدت الصين أن قضية الشيشان هي من الشؤون الداخلية الروسية. وفي المقابل فقد التزمت روسيا بعدم إقامة علاقات رسمية مع تايوان، كما أعلنت روسيا بأن هضبة التيبت جزء لا يتجزأ من الصين، وبذلك يتفادى البلدان دعم الحركات الانفصالية في كل منهما.

ثانياً: البعد الاقتصادي:

شهدت المبادلات التجارية بين الصين وروسيا ارتفاعاً كبيراً من /8/ مليارات دولار عام 2000 إلى نحو /90/ مليار دولار في عام 2013، وتعهَّد البلدان برفع المبادلات التجارية إلى /100/ مليار دولار بحلول عام 2015، وزيادتها إلى /200/ مليار دولار بحلول عام

[1] – علي حسين باكير: "العلاقات الاستراتيجية الصينية–الروسية، مرجع سابق، ص96.

2020؛ وذلك خلال لقاء القمة بين الرئيسين "بوتين" و"شي" في أيار عام 2014[1]. وتعد الطاقة المادة الأكثر أهمية في التبادل الاقتصادي بين روسيا والصين، خاصة وأن الصادرات الروسية من الطاقة إلى الصين في تزايد مستمر، حيث تحولت الصين إلى سوق مربحة للنفط والغاز الروسيين[2]، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تطور العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تمثلت بالآتي:

1. أدى "التجميد" النسبي الذي حدث في العلاقات الخارجية لروسيا مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعد العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على روسيا إبان الأزمة الأوكرانية، حولت روسيا اهتمامها إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية مع الصين، وأطلق على هذه الاستراتيجية "المبادرة المحورية الآسيوية"، وهدفت من خلالها روسيا لتقوية الأجزاء الضعيفة من اقتصادها، والمتمثلة باعتماد تصدير الطاقة إلى السوق الأوروبية، واعتماد أسواق رأس المال الغربية، واعتماد التقنيات الغربية[3]، وتجلت هذه الاستراتيجية الروسية بالآتي:

أ. تدل الاتفاقيات الموقَّعة خلال زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في 20 أيار 2014 إلى شنغهاي، على أن البلدين يُريدان الارتقاء بحجم العلاقات بينهما على مستويات الدفاع والاقتصاد؛ وخاصة في مجال الطاقة الذي حقق فيه البلدان اختراقاً كبيراً؛ حيث وقعت شركة غاز بروم معCNPC صفقة غاز تاريخية، تُزوِد روسيا بموجبها الصين بالغاز من

1-China RussiaPledgewiderangingcooperation, May, 22, 2014
http://english.people.com.cn/n/2014/0521/c90883-8730113.html

[2]– محمد نجيب السعد: العلاقة بين الصين وروسيا هي واحدة من كبرى المحددات للاستقرار في أوراسيا وآسيا والمحيط الهادئ، صحيفة الوطن، 28 شباط 2015، http://alwatan.com/.

[3] –Andreea Emanuela Drăgoi: Russian Foreign Policy - Interests Vectors And Economic Impact, Global Economic Observer, Institute for World Economy of the Romanian Academy, Faculty of Economic Sciences,"Nicolae Titulescu" University of Bucharest, vol. 3, November 2015, p7- .8

الشرق الأقصى الروسي من حقلي إنتاج في شرق سيبيريا، على أن يُسلّم م الغاز من خلال خط أنابيب جديد "سيلا سيبيري" (قوة سيبيريا)، والذي سيوفر 38 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2030، وبكلفة إجمالية قدرت بنحو 400 مليار دولار، يبدأ تسليم الغاز بموجبها من روسيا إلى الصين عام 2018 بعد اكتمال البنية التحتية اللازمة[1]. ولتحقيق ذلك، بدأت "جازبروم" في بناء خط أنابيب لنقل الغاز من سيبيريا إلى الصين، في حين أعاد الطرفان إحياء مشروع خط أنابيب "ألتاي" من غرب سيبيريا إلى المناطق الغربية في الصين[2]، وهذا ما حدث بالضبط.

ب. واجهت عدة مؤسسات مالية مملوكة للدولة في روسيا صعوبات تمويل حقيقية، نتيجة للعقوبات الاقتصادية الغربية، ولتجاوز مشكلة السيولة وإيجاد موارد رأسمالية بديلة زار وفد رسمي روسي في أيار 2014 من بينهم الوزير "إيغور شوفالوف" الصين لمناقشة إمكانية استبدال القروض المالية الغربية بخطوط ائتمان من المؤسسات المالية الصينية، وتعهد الشركاء الصينيون، بقيادة نائب رئيس الوزراء "تشانغ قاولي"، بدعم البنوك الروسية، كما نوقشت خلال هذا الاجتماع ضرورة زيادة دور العملات الوطنية في التجارة الثنائية، لأن مثل هذا التطور المستقبلي يمكن أن يقلل من اعتماد كل من الدولتين الدولار الأمريكي. وفي هذا الإطار، وقع البنك المركزي للاتحاد الروسي وبنك الشعب الصيني اتفاقية تبادل بالعملات المحلية لمدة ثلاث سنوات بقيمة 150 مليار يوان (نحو 24.5 مليار دولار)[3].

تجدر الإشارة إلى أنه في حال قررت كل من روسيا والصين الاتجار في السلع ذات الأهمية الكبرى (مثل النفط أو الغاز) بعملاتها الوطنية، فإن تأثير ذلك على تدفق رأس المال

[1]– عبد الرحمن المنصوري: صفقة الغاز الصينية الروسية.. الظروف والدلالات، مرجع سابق، ص4.

[2]- Pami Aalto & Tuomas Forsberg: The structuration of Russia's geo-economy under economic sanctions, Springer International Publishing, November 2015, p12.

[3] - Andreea Emanuela Drăgoi: Russian Foreign Policy - Interests Vectors And Economic Impact, op. cit, p7- 8

الدولي سيكون كبيراً، ويبدو هذا السيناريو ممكناً نظراً إلى أن السلطات الصينية أعربت بالفعل عن خطتها لشراء النفط من منطقة "فانكي" الروسية بالعملة الصينية (الرنمينبي) واليوان، بالمقابل، فإن الفائدة التي سيجنيها الجانب الروسي، وتحديداً شركة "Rosneft" تتمثل في إمكانية الحصول على الحق في شراء معدات الحفر الصينية لاستكمال أعمالها في القطب الشمالي، كما أن هذا الاتفاق يمثل بالنسبة لكل من الصين وروسيا خطوة إلى الأمام في تحقيق الهدف الاستراتيجي المشترك المتمثل في تحقيق 50٪ على الأقل من تجارتها الثنائية في عملاتها الوطنية، ومنطق هذا النهج ليس سياسياً فقط، إذ يمكن أن تكون التجارة الثنائية في العملات الوطنية مفيدة لكل من الروسية والصينية تجنب المخاطر المتعلقة بتحويل العملات[1].

2. شكلت مجموعة البريكس حجر الزاوية في محاولات روسيا لتطوير بدائل للمؤسسات الاقتصادية العالمية التي يقودها الغرب، إذ أنه وقبيل رئاستها لتجمع البريكس في عام 2015، دعت روسيا إلى إنشاء بنك للتنمية خاص بدول البريكس كبديل للمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وبرأس مال أولي قيمته 50 مليار دولار (سيتم توسيعه لاحقاً إلى 100 مليار دولار). إضافة إلى إنشاء ما يسمى صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة، والذي يسمح بتخصيص 100 مليار دولار، ليكون دعامة متينة لبنك التنمية الجديد، ويهدف الصندوق إلى تخفيض تقلبات العملات، ومواجهة تأثير السياسات النقدية التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية في عملات هذه الدول، والمساهمة في إحداث الاستقرار المناسب لمعدلات الصرف في الدول الأعضاء، حيث سيعمل الصندوق على مواجهة آثار خروج رؤوس الأموال المفاجئ من هذه الدول

[1] - Ibid, p7- 8.

[2]- Landsberg, Chris & van Wyk, Jo Ansie: South African foreign policy review, South Africa, Africa institute of South Africa, 2012, p133.

حتى تتجنب مخاطر تخفيض قيمة عملاتها، من خلال عمليات تبادل العملات مع الصندوق كإجراء احترازي لمساعدة هذه الدول في التعامل مع الأزمات التي يمكن أن تواجه عملاتها، وهي المهمة التي يضطلع بها أساساً صندوق النقد الدولي، غير أن الدور الذي يؤديه الصندوق كملجأ أخير مربوط إلى حد كبير بشروط قاسية، حيث تواجه الدول المضطربة مالياً صعوبات عديدة في الحصول على التمويل الذي تحتاج إليه من الصندوق بسبب الشروط المعقدة التي يضعها، خصوصاً فيما يتعلق بربط عمليات التمويل ببرنامج نمطية للإصلاح غالباً ما تكون غير شعبية وتسبب كثيراً من الاضطرابات في الدول المقترضة[1].

3. فيما يتعلق بسياسة روسيا الإقليمية ورغبتها في استعادة النفوذ الاقتصادي والسياسي في الفضاء السوفييتي السابق الذي لا يزال يمثل أولوية إستراتيجية بالنسبة لها، ظل مشروع الاتحاد الأوروبي الآسيوي مشروعاً حيوياً بالنسبة لروسيا لتحقيق هذه الأهداف، وتجلى ذلك من خلال إطلاقها للاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي (EEU) في عام 2015 مع كل من أرمينيا وروسيا البيضاء وكازاخستان[2]. وهو ما يتلاقى مع مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" خلال زيارته إلى أندونيسيا وأربع دول من دول آسيا الوسطى في أيلول وتشرين الأول عام 2013 باسم «حزام واحد وطريق واحد»، والتي تمثل في الأساس استراتيجية تنموية ترتكز على التواصل والتعاون بين الدول، وخاصة بين الصين ودول أورآسيا (آسيا وأوروبا)، من خلال استراتيجية بناء «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"[3]. وقد لاقت المبادرة تجاوباً ومشاركة نشطة من نحو 70 دولة مطلة على هذا الخط بما فيها دول عربية وشرق أوسطية

[1]– محمد السقا: هل تنهي مجموعة البريكس الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، الاقتصادية، العدد 7585، 18 حزيران 2014، http://www.aleqt.com/2014/07/18/article_868371.html

[2]- Andreea Emanuela Drăgoi: Russian Foreign Policy - Interests Vectors And Economic Impact, op. cit, p12- 13.

[3] – جانغ يون لينغ: "الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21"، ترجمة آية محمد كمال، دار صفصافة للنشر والتوزيع، الجيزة، 2017، ص435.

وأوروبية يغطيها نطاق المبادرة في القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتنقسم إلى ثلاث مستويات[1]:

- المناطق المركزية: تضم كلاً من الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى الخمس.
- المناطق المحاذية: تشمل الدول الأعضاء الدائمين والمراقبين في منظمة تعاون "شنغهاي"، والدول التسع للاتحاد الاقتصادي (الهند، باكستان، إيران، أفغانستان، منغوليا، بيلاروسيا، أرمينيا، أوكرانيا ومولدافيا).
- المناطق التشعبية: تشمل دول غرب آسيا (الدول العربية) ودول الاتحاد الأوروبي، وتمتد أيضاً إلى اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من دول شرق آسيا.

ويتضمن الفرع البري من المبادرة ستة ممرات اقتصادية أساسية إضافة إلى طريق الحرير تشكّل أعصاب شبكة التجارة والنقل والتنمية الإقليمية والدولية القادمة، وهي[2]:

- الجسر البري الأوراسي الجديد: ويمتد من غربي الصين إلى روسيا الغربية.
- ممر الصين–منغوليا–روسيا: ويمتد من شمال الصين إلى الشرق الروسي.
- ممر الصين–آسيا الوسطى–آسيا الغربية: ويمتد من غربي الصين إلى تركيا.
- ممر الصين–سنغافورة.
- ممر الصين – باكستان.
- ممر بنغلاديش –الصين –الهند – ميانمار: ويمتد من جنوبي الصين إلى الهند.

وهذا طبعاً بالإضافة إلى طريق الحرير البحري والمقصود به بناء شبكة بحرية تستهدف ربط الساحل الصيني بأوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس

[1]– المرجع السابق، ص436.

[2]– نهلة محمد أحمد جبر: طريق الحرير.. استراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 172، 2017، ص162– 163.

والبحر الأبيض المتوسط بطريق واحد وصولاً إلى السواحل الإفريقية، وربط الساحل الصيني ومنطقة جنوب شرق آسيا والباسفيك.

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقات الروسية–الصينية، وطريقة ملاقاة روسيا للمبادرة، فقد قال الرئيس الصيني إن: "الصين وروسيا لعبتا دورهما الواجب في حماية السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي"، مؤكداً أن التنمية وتعزيز العلاقات الثنائية "خيار استراتيجي للبلدين". وقال: إنه "يتعين على البلدين تعزيز التنسيق الاستراتيجي ودعم النمو المستدام والمستقر دعماً مشتركاً في الاقتصاد العالمي". بالمقابل، تلقى الرئيس بوتين المبادرة الصينية بالترحيب، مؤكداً أن بلاده مستعدة للعمل مع الصين من أجل دمج اتحاد أوراسيا الاقتصادي مع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. وفي هذا الإطار، تحقق تقدم منذ أن اتفقت الصين وروسيا على تنسيق تنمية مبادرة الحزام والطريق مع "اتحاد أوراسيا الاقتصادي"، حيث وافقت روسيا والصين في تموز عام 2017، على تدشين التعاون بشأن طريق البحر الشمالي، وبنى البلدان معاً ما سمي آنذاك "طريق الحرير الجليدي". وينظر بصورة واسعة إلى طريق الحرير القطبي على أنه الفرع الثالث للحزام والطريق، حيث يضيف طريقاً بحرياً آخراً بالإضافة إلى بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وأفريقيا والبحر المتوسط من جهة وجنوب الباسيفيك والأوقيانوس من جهة أخرى[1]. كما أصبحت روسيا في نيسان 2015 عضواً مؤسساً للبنك الآسيوي للاستثمار والتنمية* (AIIB) الذي أُنشئ بمبادرة صينية[1].

[1] – طريق الحرير القطبي.. امتداد لمبادرة الحزام والطريق، وكالة الأنباء الصينية بالعربية، 30 كانون الثاني 2018، http://arabic.news.cn/2018-01/30/c_136936187.htm

* بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية: هو مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف، برأس مال مصرح به يصل إلى 100 مليار دولار، أُنشئ بمبادرة صينية في 24 تشرين الأول عام 2014، ومقره الرئيسي في بكين، وذلك في إطار خطوات وأدوات تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق" لكونه الأداة المالية لتمويل المشروع الصيني، وقد وقع على اتفاق تأسيس البنك 22 بلداً هم: (الصين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، الهند، تايلاند، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، باكستان، بنغلاديش، بروناي، كمبوديا، كازاخستان، لاوس، ميانمار، منغوليا، نيبال، سريلانكا وأوزبكستان، فيتنام، واندونيسيا)، وقامت الصين بتقديم 50 مليار دولار من أصل 100 مليار دولار قيمة رأس المال المصرح به للبنك، وأشارت الأمانة العامة المؤقتة للبنك ان الاتفاقية المنشئة للبنك دخلت حيز التنفيذ نهاية عام 2015. ("روسيا عضو مؤسس في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"، موقع روسيا اليوم الالكتروني، 17 نيسان 2015، https://arabic.rt.com/news/780078)

إن العقوبات الاقتصادية الغربية، وعلى الرغم من أنها كشفت نقاط الضعف في القدرات الصناعية والابتكارية في روسيا، واعتمادها التكنولوجيات المستوردة، إلا أنها دفعت روسيا في الوقت نفسه إلى مسار جديد لاستبدال الواردات، والتجديد الداخلي والتحديث المستحث محلياً، والتخلي عن اعتماد الغرب، وإيجاد تحالفات اقتصادية وسياسية جديدة مع القوى الصاعدة في السياق الأوروبي الآسيوي، وخاصة مع الصين.

يرى الباحث أن التقارب الصيني–الروسي شمل شتى مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي، وهو الأمر الذي يتناقض مع توجهات الإدارة الأمريكية والتي سعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى فك الارتباط بين الصين والاتحاد السوفييتي على مستوى الأحزاب الشيوعية، إلا أن التقارب بحكم الضرورة في آسيا الوسطى، والذي فرضه توسع النفوذ الأمريكي في تلك المنطقة الهامة والحيوية بالنسبة للبلدين، وكان ذلك الهدف السبب في إطلاق منظمة شنغهاي للتعاون. ثم اتسعت دائرة التنسيق بين البلدين لتشمل التسليح والاقتصاد والنواحي الأمنية، فالبلدين لهما طموحات مشتركة في الحد من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، وكذلك في الحد من امتداد حلف شمال الأطلسي نحو الشرق، إضافةً إلى المصلحة المشتركة في مواجهة التطرُّف المتصاعد في دول آسيا الوسطى والذي يهدد الاستقرار في كلا البلدين. وبرأي الباحث ومن خلال النشاط السياسي الصيني الروسي في الساحة الدولية فإن الدولتين تسعيان للحد من النفوذ والهيمنة الأمريكية على النظام العالمي بصورة عامة، وفي آسيا الوسطى بصورة خاصة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي قررت الدولتان.

[1]- Pami Aalto & Tuomas Forsberg: The structuration of Russia's geo-economy under economic sanctions, op. cit, p12.

اعتمادهما لتحقيق تلك الأهداف وهي:

أ- التخلص من الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي من خلال التخلص من سيطرة الدولار على المعاملات التجارية العالمية، وهذا أمر صعب تحقيقه على الأقل خلال 25 سنة القادمة.

ب- محاولة إنشاء المؤسسات المالية الرديفة لصندوقي النقد والبنك الدولي، تكفل الحفاظ على مصالح الدول الصاعدة والاقتصاديات النامية، من خلال القروض الميسرة بعيداً عن مشروطية قروض البنك الدولي.

ت- تأدية دور أكبر في مجلس الأمن الدولي، وإعطاءه الحق لوحده بحل النزاعات الدولية دون اللجوء للقوة المسلحة، ورفض التفرد العسكري الأمريكي من خارج مجلس الأمن كما حدث في العراق.

ولذلك يرى الباحث أن من الصعب عزل الطموحات الاقتصادية عن السياسية في النظام العالمي، فالاقتصاد القوي هو الطريق للمكانة السياسية الدولية، وبما أن الدولتين تملكان وضعاً مميزاً في المنظمة الأممية فقد انعكس هذا التقارب الاقتصادي ليشمل تنسيقاً سياسياً واضحاً بين الدولتين تجاه القضايا الدولية، حيث ظهر هذا التنسيق بصورة جلية في الدور السياسي الذي قامت به الصين وروسيا الاتحادية في الأزمة السورية ومن منبر المنظمة الأممية، وكل ذلك يندرج في سعيهما المشترك لعالم متعدد القطبية ينهي مرحلة التفرد الأمريكية في النظام العالمي.

المبحث الرابع: معوقات التقارب الروسي-الصيني:

يُنبئ التقارب الروسي- الصيني بأن كلا الدولتان ستحافظان على علاقات قريبة وجيدة، فالعلاقات الجيدة ستخدم مصالح البلدين بصورة أفضل؛ نظراً إلى الدوافع الاستراتيجية المذكورة سابقاً، وفي ظل الصعوبات التي تعرفها الصين مع جيرانها في جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا، يرى الأكاديمي الصيني البارز "يان شوتونغ" أن الصين يجب أن تستغل

التقارب مع روسيا، وتدفع بالعلاقات معها إلى تحالف لمواجهة سياسة الاحتواء الأمريكي للصين[1]؛ وذلك في حين يرى بعض المراقبين أن هذا التقارب هو بادرة لظهور تحالف روسي– صيني موجَّه ضد الغرب عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص[2]؛ غير أن هناك عدة معوقات تقف في طريق تحوُّل الشراكة الاستراتيجية إلى تحالف عسكري وسياسي بين البلدين، ومنها:

أ- الخلل الديموغرافي: وهذه مشكلة حقيقية تتعرض لها الدولتان، وهناك عبارة رائجة تجسد هذه المشكلة بدقة، وهي "أن روسيا أرض تحتاج إلى شعب والصين شعب يحتاج إلى أرض"، وهذه معادلة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار في المنطقة بالكامل. ويرجع أصل المشكلة إلى أن تعداد السكان في روسيا قد انخفض خلال السنوات العشر الأخيرة بمقدار /9.5/ مليون نسمة على الرغم من عودة آلاف الروس من الجمهوريات السوفييتية السابقة، حيث بلغ عدد سكانها نحو 144 مليون نسمة في عام 2018، وبلغ متوسط المعدل السنوي للتغيير السكاني 0.1%، وذلك مرجعه أسباب اقتصادية وصحية وثقافية أيضاً، وهو الأمر الذي يهدد روسيا بخلل في توازنها الديمغرافي. وفي المقابل، فهناك أزمة في الزيادة السكانية في الصين التي تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث تعداد السكان، الذي وصل عام 2018 إلى /1.4/ مليار نسمة، ويبلغ معدل الخصوبة الكلي لكل امرأة (1.6)[3]، ومما يزيد من الخلل الديموغرافي بين الجانبين أن سكان روسيا يعيشون على مساحة تقدر بـ /17/ مليون كم^2. أما الصين، فتبلغ مساحتها /9.5/ مليون كم^2،

[1] – Dingding Chen: Are China and Russia Moving towaed a Formal Alliance ? The Diplomat, May 30, 2014: http://thediplomat.com

[2] - Leslie. H. Gelb and Dimitri. K. Simes: A new AntiAmerican Axis, New york Times, 7 July 2013: http://www.nytimes.com/

[3] – قوة الاختيار.. الحقوق الإنجابية والتحول الديمغرافي، حالة سكان العالم، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، ص138

أي أن مساحة روسيا تكاد تقترب من ضعف مساحة الصين، في حين يبلغ سكان روسيا 9/1 سكان الصين. ويمكن أن تبرز المشكلة بصورة أكبر إذا أخذ بالاعتبار أن عدد سكان سيبيريا الروسية يبلغ /30/ مليون نسمة بينما يبلغ عدد سكان الأقاليم الصينية المقابلة للحدود /250/ مليون نسمة. وهناك اليوم نصف مليون صيني داخل الحدود الروسية، ويتوقع أن يصبحوا /20/ مليوناً خلال العقود القادمة عن طريق الهجرة غير المشروعة، وهو أمر قد يؤدي إلى ضغوط ديمغرافية من الجانب الصيني باتجاه مناطق الفراغ السكاني في روسيا، وهذه الظاهرة يسميها القوميون الروس "احتلالاً صينياً صامتاً" للمناطق الشرقية من روسيا[1].

ب– يُلقي التنافس الاستراتيجي الحاد بين الصين وروسيا في منطقة آسيا الوسطى بثقله على إمكانية تحول علاقة البلدين إلى تحالف؛ فإذا كانت هذه المنطقة تعد تاريخياً مجالاً للنفوذ الاقتصادي والثقافي والعسكري الروسي لمدة تقارب قرناً من الزمن؛ فإن الصين تُعد وافداً جديداً على المنطقة، وسيرى كل طرف أن أية محاولة لممارسة المزيد من النفوذ السياسي والاقتصادي ستكون على حساب المصالح الاستراتيجية للطرف الآخر؛ ففي مجال الموارد الطبيعية– مثلاً– تُوَفِّر السيطرة الروسية على سوق الموارد الطبيعية وشبكة خطوط الأنابيب في المنطقة منافع اقتصادية، وكذلك مكاسب استراتيجية كبرى لروسيا، تتمثل في التحكم بالمفصل الأساسي لاقتصاديات دول آسيا الوسطى؛ ألا وهو الموارد الطبيعية إلا أن تمكن الصين من تقوية علاقاتها مع دول المنطقة، خصوصاً في مجال الطاقة، سيقلل من اعتماد هذه

[1] – أحمد علو: "السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية"، مجلة الجيش، بيروت، العدد 263، أيار 2007، على الرابط:

http://www.lebarmy.gov.Ib

الدول على روسيا، وهذا ما سيجعل موسكو ترى في ذلك تهديداً لمصالحها في منطقة كانت– وما زالت– بمثابة حديقتها الخلفية[1].

ت– إن الاعتماد الصيني على الأسلحة الروسية مرهون بعدم وجود بدائل أخرى لهذه الأسلحة، الأمر الذي قد يدفع الصين، مستقبلاً، للتركيز على إنتاجها المحلي أو البحث عن مصادر أخرى[2].

ث– تنظر الصين بعين الريبة إلى التعاون العسكري بين روسيا والهند، المنافس الاستراتيجي للصين في جنوب آسيا؛ حيث بلغت واردات الهند من الأسلحة الروسية 97% في الفترة الممتدة بين 2008–2012[3]، ولا تكمن المشكلة– من وجهة نظر صينية– في حجم الصادرات الروسية من الأسلحة إلى الهند فقط؛ بل– أيضاً– في كون روسيا تبيع الهند أسلحة متطورة وتكنولوجيا رفيعة؛ وهو ما تعده القيادة الصينية تهديداً لأمنها القومي، في حين تبيع للصين أسلحة أقل تطوراً، وفي سياق متصل تتخوَّف الصين من ارتفاع مبيعات السلاح الروسي في السنوات الأخيرة لدولتي فيتنام والفيليبين اللتين لهما نزاعات حدودية مع الصين في بحر الصين الجنوبي، ومن المؤكد أنه إذا تواصل التعاون العسكري الروسي مع خصوم الصين ومنافسيها فإن العلاقة بين البلدين لن تصل إلى مستوى التحالف[4]. ومن ناحية أخرى، تحرص الصين على تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية – المنافس التاريخي لروسيا – نظراً لوجود عدد كبير من المصالح الاقتصادية والتجارية الهائلة فيما

[1] - Baktebyk Beshimov and Ryskeldi Satki: The Struggle for Central Asia:Russia vs China, Aljazeera English,2014: http://www.aljazeera.com

[2] – وليد سليم عبد الحي: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010"، مرجع سابق، ص 170.

[3] - Gardiner Harris: World's Biggest Arms Importer, India Wants to Buy Local, New york Times, March 6, 2014: http://www.nytimes.com

[4] – عبد الرحمن المنصوري: صفقة الغاز الصينية الروسية.. الظروف والدلالات، مرجع سابق، ص6–7.

بينهما، فالصين تعد الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة الأمريكية بعد اليابان، كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول بالنسبة للصين، تليها اليابان[1].

وعلى الرغم من تلك العقبات التي تعترض طريق العلاقات الروسية–الصينية فإن آفاق ومستقبل التعاون بين الطرفين يتوقف على عدة أمور، منها: استمرار التوجه السياسي لدى القيادة الروسية والصينية في تنمية وتطوير العلاقات وتعميقها في جميع المجالات، وتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات المشتركة بين الطرفين، مما يعزز العلاقة والثقة التامة بينهما.

الخاتمة:

إن العلاقات الروسية – الصينية، وعلى الخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وزوال الخلافات العقائدية بالدرجة الأولى، ومن ثم حل الخلافات الحدودية بين البلدين، هي علاقات استراتيجية، فهي لا تقتصر على الجوانب الأمنية والعسكرية فقط، بل تتعداها لتشمل عدداً من الجوانب الأخرى، ولا سيما الاقتصادية والتجارية، وعلى الرغم من تنامي التعاون في جميع المجالات، إلا أنها لاتصل إلى مستوى التحالف بسبب تناقض مصالحهما في منطقة آسيا الوسطى، وكذلك في العلاقة مع الهند. إلا أن الرغبة الكبيرة للصين وروسيا في تمتين وتعزيز العلاقات الثنائية على كل المستويات، ورفض الدولتين الواضح للأحادية القطبية، وتقاسمهما لرؤية عالمية موحدة، خاصة في ظل التوجه الروسي تجاه الصين في محاولة لتجاوز آثار العقوبات، وهذا ما يتلاقى مع مشروع حزام الطريق، بالإضافة إلى الشعور السائد لدى الطبقة السياسية في كلٍّ من الصين وروسيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ماضية في عملية احتواء مزدوج لهما من أجل تحجيم نفوذهما الإقليمي والعالمي يوحي بأن ملامح حلف روسي– صيني بدأت تلوح في الأفق؛ وإن استطاعت الدولتان تجاوز

[1] – المرجع السابق، ص 7.

خلافاتهما، وتحويل الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بينهما في الوقت الراهن إلى تحالف؛ فإن النظام العالمي الحالي سيتحوَّل إلى جزء من الماضي. أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1- تتميز العلاقات الروسية-الصينية بالبعد الاستراتيجي، فهما تتكاتفان في حرب توجيه أنابيب النفط والغاز شرقاً باتجاه الصين، ومواجهة الهيمنة الأميركية في آسيا الوسطى والشرقية، ولكنهما تواجهان كثيراً من المشاكل، منها: ضعف الثقة الناجم عن تجارب تاريخية ومواجهات عسكرية، كما أن التقارب الهندي الروسي والعلاقات الصينية الأميركية الاقتصادية الوثيقة، والتنافس الخفي بينهما للسيطرة على آسيا الوسطى، ومشكلة الخلل الديمغرافي، وهذه معادلة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار في أوراسيا بالكامل في المستقبل.

2- دفعت السياسة الأمريكية العدائية تجاه الصين وروسيا إلى توحيد مواقفهما تجاه الملفات الدولية، وإلى زيادة التنسيق والتعاون في كافة المجالات، وخاصة في المجال الاقتصادي والعسكري، كبداية لتأسيس قطب موازي للهيمنة الأمريكية، والتي تشكل خطراً على المصالح الاستراتيجية لروسيا والصين على حد سواء.

3- يمكن أن تصبح العلاقات الروسية-الصينية أكثر تطوراً في المستقبل إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي سيدفعان أكثر لعزل روسيا على الساحة الدولية من خلال حلف الناتو، ولعزل الصين من خلال "إعادة التوازن" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما سيدفع كل من روسيا والصين إلى التقارب، وتطوير هذا التقارب نحو تعاون اقتصادي وأمني متعمق بين الدولتين، الأمر الذي لن يؤدي فقط إلى تعزيز قدراتهما العسكرية، بل سيخلق أيضاً منصة عسكرية لتشكيل تحالف فيما بينهما.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. جانغ يون لينغ: "الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21"، ترجمة آية محمد كمال، دار صفصافة للنشر والتوزيع، الجيزة، 2017.
2. روبين ميريديث: الفيل والتنين، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، كانون الثاني 2009.
3. وليد سليم عبد الحي: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000.

- **الدوريات:**

1. ابتسام محمد العامري: منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، آذار 2013.
2. أحمد دياب: "روسيا واللعبة الكبرى في آسيا"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 167، كانون الثاني 2007.
3. أحمد علو: منظمة شنغهاي بين تحالف المصالح وصراع الحضارات، مجلة الجيش اللبناني، بيروت، العدد 293، تشرين الثاني 2009.
4. عبد الرحمن المنصوري: صفقة الغاز الصينية الروسية.. الظروف والدلالات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 22 حزيران 2014.
5. علي حسين باكير: "العلاقات الاستراتيجية الصينية–الروسية، الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، العدد 56، نيسان 2006.
6. معتز محمد سلامة: "توسيع الناتو وهموم الصين"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 129، تموز 1997.

7. مغاوري شلبي علي: "الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 170، تشرين الأول 2007.
8. نبيه الأصفهاني: انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 131، كانون الثاني 1998.
9. نهلة محمد أحمد جبر: طريق الحرير.. استراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 172، 2017.

- **التقارير:**

1. قوة الاختيار.. الحقوق الإنجابية والتحول الديمغرافي، حالة سكان العالم، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018

- **المواقع الإلكترونية:**

1. أحمد علو: "السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية"، مجلة الجيش اللبناني، بيروت، العدد 263، أيار 2007، على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb
2. روسيا عضو مؤسس في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"، موقع روسيا اليوم الالكتروني، 17 نيسان 2015، https://arabic.rt.com/news/780078
3. طريق الحرير القطبي.. امتداد لمبادرة الحزام والطريق، وكالة الأنباء الصينية بالعربية، 30 كانون الثاني 2018، http://arabic.news.cn/2018-01/30/c_136936187.htm
4. علي حسين باكير: "العلاقات الروسية–الصينية تحت المجهر"، مجلة العصر، 22 آذار 2006، الموقع الإلكتروني: http://alasr.me
5. محمد السقا: هل تنهي مجموعة البريكس الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، الاقتصادية، العدد 7585، 18 حزيران 2014، http://www.aleqt.com/2014/07/18/article_868371.html

6. محمد نجيب السعد: العلاقة بين الصين وروسيا هي واحدة من كبرى المحددات للاستقرار في أوراسيا وآسيا والمحيط الهادئ، صحيفة الوطن، 28 شباط 2015، http://alwatan.com/
7. محمود خليفة جودة محمد: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته بين1991–2010، المركز الديمقراطي العربي، 26 نيسان 2014، http://democraticac.de/?p=570
8. وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، على الرابط:
http://ar.rian.ru/analytics/articles/2005

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Andreea Emanuela Drăgoi: Russian Foreign Policy - Interests Vectors And Economic Impact, Global Economic Observer, Institute for World Economy of the Romanian Academy, Faculty of Economic Sciences,"Nicolae Titulescu" University of Bucharest, vol. 3, November 2015.
2. Baktebyk Beshimov and Ryskeldi Satki: The Struggle for Central Asia:Russia vs China, Aljazeera English,2014: http://www.aljazeera.com
3. China RussiaPledgewiderangingcooperation, May, 22, 2014 http://english.people.com.cn/n/2014/0521/c90883-8730113.html
4. Chris Landsberg & Jo Ansie van Wyk: South African foreign policy review, South Africa, Africa institute of South Africa, 2012.
5. Dingding Chen: Are China and Russia Moving towaed a Formal Alliance ? The Diplomat, May 30, 2014: http://thediplomat.com
6. Gardiner Harris: World's Biggest Arms Importer, India Wants to Buy Local, New york Times, March 6, 2014: http://www.nytimes.com
7. Leslie. H. Gelb and Dimitri. K. Simes: A new AntiAmerican Axis, New york Times, 7 July 2013: http://www.nytimes.com/
8. Pami Aalto & Tuomas Forsberg: The structuration of Russia's geo-economy under economic sanctions, Springer International Publishing, November 2015.

· **تاريخ ورود البحث:2018/12/04**
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2019/04/01